الثلاث المقبلة، أي بمعدّل ١٥٠ ألف مهاجر سنوياً، الى هيئة التنسيق المشتركة مع الحكومة الاسرائيلية (**دافار**، ٢٧/٦/١٩٩٠). وبموجب ذلك المشروع، تعهّدت الحكومة والوكالة، معاً، رصد مبلغ ٢,٣ مليار دولار لتمويل عمليات الاستيعاب، على ان تتمّ اعادة النظر في تلك الخطوات مرة كل ستة شهور، وذلك في ضوء الارقام الفعلية للهجرة والتوقّعات للفترة المقبلة. وسارع وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، الى مطالبة الوكالة اليهودية ببذل مزيد من الجهود في أوساط يهود العالم، بهدف جمع المزيد من التبرّعات لصالح الهجرة والاستيعاب. وتقرّر في جلسة هيئة التنسيق المشتركة، التي حضرها كل من رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير الاسكان، شارون، الذي يتولّى، أيضاً، رئاسة اللجنة الوزارية للاستيعاب، ووزير المالية، موداعي، ووزير الاستيعاب، الحاخام بيرتس، وكبار المسؤولين في الوكالة اليهودية، مندل كابلان وسيمحا دينيتس واوري غوردون، بالاضافة الى رؤساء «الجباية اليهودية الموحّدة»، ان تنهي الحكومة، خلال ثلاثة أسابيع، بلورة مخططها لوضع حلول فورية لأزمة السكن، بما في ذلك تهيئة المساكن الجاهزة من السوق المحلية، أو الخارجية، وتأمين فرص العمل للمهاجرين. وضمن هذا الاطار، تقرّر البدء ببناء ٤٥ ألف وحدة سكنية جديدة هذا العام، بالاضافة الى ستة آلاف وحدة رُصدت ميزانيتها في السنة الماضية، وترميم أربعة آلاف وحدة سكنية تابعة لشركتي «عميدار» و«عميغور». وتبلغ كلفة بناء ٤٥ ألف وحدة سكنية حوالى ٤٠٠ مليون دولار، تعهّدت الحكومة، الى جانبها أيضاً، برصد مبلغ ١٠٩٥ مليون دولار، من اجل شراء وحدات سكنية اضافية من المتعهّدين المحليين، لتأمين مساكن دائمة للمهاجرين الجدد، بالاضافة الى تخصيص مبلغ ٦٢٠ مليون دولار لتقديمها كقروض اسكان للمهاجرين. وفي مجال العمالة والتشغيل، قرّرت هيئة التنسيق المشتركة تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار لاعادة تأهيل المهاجرين الجدد في مهن يحتاج الاقتصاد الاسرائيلي اليها وتتوفّر لها فرص التشغيل، بالاضافة الى تخصيص مبلغ ١٢ مليون دولار لمساعدة الاطباء والفنّانين والعلماء على التأقلم في أماكن استيعابهم.

التوزّع الجغرافي لمراكز الاستيطان ـ «مخطط فايتس»

الى جانب تأمين الاموال اللازمة لاستيعاب المهاجرين الجدد، اهتمت الحكومة الاسرائيلية بالجانب المتعلّق بالتوزّع الجغرافي لمراكز استيعاب هؤلاء المهاجرين وتوطينهم، بحيث تخدم المراكز هذه المصالح الامنية والاقتصادية والديمغرافية للدولة العبرية. وبالتالي، كان من الطبيعي ان تجنّد اللجنة الوزارية للاستيعاب، برئاسة شارون، طاقات احد أبرز الخبراء الاسرائيليين في مجال الاستيطان، البروفيسور رعنان فايتس، الذي ترأس، بمعاونة المهندس المعماري، دافيد رزنيك، طاقماً من الخبراء لوضع مخطط لتوزيع المهاجرين السوفيات الجدد جغرافياً (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٩٠). وقد عُرض هذا المخطط، الذي يهدف الى استيعاب مئة ألف عائلة (٤٠٠ ألف شخص) من اليهود السوفيات، على الوزراء موداعي (مالية)، وشارون (بناء واسكان)، ودان مريدور (عدل)، وبيرتس (هجرة واستيعاب)، بالاضافة الى مندل كابلان وسيمحا دينيتس من الوكالة اليهودية، وذلك بعد درسه واقرار جدواه الاقتصادية من جانب طاقم، رأسه وزير المال السابق بيرس، وضمّ حاكم بنك اسرائيل السابق، ارنون غفني، الى جانب عدد من أساتذة الجامعات والخبراء الصناعيين ورئيس بنك ليئومي، موشي زنبار. واستغرق اعداد هذا المخطط، الذي انفردت «هآرتس» بنشر تفاصيله لأول مرة، حوالى سبعة شهور، وذلك في أجواء من السرّية التامّة وضمن اطار دائرة الاستيطان القروي التابعة للوكالة اليهودية ومركز دراسات التنمية في رحوفوت، تحت عنوان «مخطط شامل للاستيطان والتنمية». وتقدّر تكاليف هذا المخطط بحوالى ١٨ مليار دولار، ويهدف الى تشجيع المبادرات الخاصة المحلية، وبالذات الدولية (اصحاب رؤوس الاموال من الولايات المتحدة الاميركية واوروبا واليابان)، على الاستثمار في مشاريع توفّر فرص عمل مناسبة للمهاجرين الجدد. ويرتكز هذا المخطط على ايجاد رابط مباشر ما بين تنمية وتوفير فرص العمل، من جهة، وتنمية مراكز السكن والخدمات، من جهة أخرى، وذلك بالتنسيق ما بين القطاعين، الخاص والعام. ويشمل المخطط ثلاثة مشاريع رئيسة قائمة على الصناعات الموجّهة للتصدير وملحق بها مراكز اسكان وخدمات للعاملين في هذه الصناعات، والازواج الشباب والجنود المسرّحين من الجيش. أمّا الاغراءات التي تقدّمها اسرائيل الى المستثمرين الاجانب، فتتركز في المجالات التالية: قوة عمل جاهزة ومدرّبة، وبنية تحتية متطوّرة وملائمة لمتطلبات صناعات المستقبل، وحرية مناورة